

وغرة لك على وجوب غسله وهو من الفرق في رؤس الاصابع
فان قيل في الخفة وهو قاطع الجوارح والخور والاقناع وشرح
التبسم الخطيب وشيخنا المصنف في الترمذي وغيره ان عدم وجوب
غسله وقيل ان ذلك الكلام على ذلك في حاصل وفي الخفة وبلد
قطع المصلية ليستصحب ذلك المجازاة على الوجه وفي الامداد
نقل عن الخريزوني زاد في الامداد فان ذلك انما يكون قطع
المصلية فان ذلك يظهر انه لا يجب غسله مطلقا ويحتمل خلافه
ان وجوبه وانما لم تكن مجازاة قبل قطع المصلية وانما
الامداد للمشي بوجوه من بعد قطع المجازاة انما لم تكن
بعد قطع المصلية فيجب غسله من ما اذا لم يجزأه حينئذ
وهو محتمل ويحتمل خلافه انما على المجازاة انما لم يكن
وما نال قوة وتعلقه في اليد في اليد في اليد في اليد
وسلعة رابت في المصالح من اليد في اليد في اليد في اليد
بيل اللحم والجذوة في اليد في اليد في اليد في اليد
الاسلام في منحه بالذرة وفي المصالح من اليد في اليد
الجذوة في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد في اليد
اذا حركت قوله ثقبه اي مستند في الشق وهو المستعمل قوله
ما ظهر منها اي ثقبه والشق اعلم انه الذي ظهر من كلامه هذا
انما هي كانه في الجذوة المصلا في اللحم الذي ورد الجذوة في اللحم
حيث لم يتبين منه ضررا ولا اذى فيها وحيث جاز الجذوة في اللحم
لم يجب غسلها وان لم يستر اسما في ظهور الضوم على كونه في اللحم
فيجب لغسله اسما الا حشيت منه ضررا فان ذلك في الجذوة في اللحم
ما تراه في كلامهم ما يولم خلافه وعبارة الخفة ويجب غسل جميع

وهذا هو ظاهر المتن الذي ذهب اليه في الخفة
على وجوب غسل اليد في الجذوة وضمة وقيل في الخفة
انما يصح للمصنف انما

انما هو صوابه في الاصل
انما في النسخة من غير الاصل
انما في النسخة من غير الاصل

ساق

ما في الجذوة من نحو شق وغروره الذي لم يستر له فقوله الذي
لم يستر اي بانها ظهر الضوم من الجانب الاخر فانه لم يظهر الضوم
وهو مستتر والمعاد الذي لم يستر الذي لم يظهر الجذوة في
الذي هو اللحم وعبارة الخفة عن غسله في الجذوة يجب ان لا
ما نحو شق او جرح من نحو شق او جرح او ما لم يظهر في اللحم
الظاهر او يبيح فلا وجوب او يبيح فينتج انه فقوله الذي لم يظهر
اي من الجانب الاخر وقوله او يبيح اي بعد ان كان ظاهره من الجانب
الاخر او لم يزل يظهر في اللحم في اللحم قائم وصاحبه حرك
الباطن فهو غير ظاهر فان قلت ما المحوج على هذا الحمل
وهو خلافه لظهور من عبارة الخفة قل ما المحوج على هذا الحمل
غيرها وعبارة ثقب العباد المشي والحدام بعد قول في وضعية غسل
باذن الثقب لان صراطها صورته في الجذوة يكون لا يجب
يرى الضوم من الجانب الاخر وعزاه في الجذوة بغير الضوم في بصره
انما هو في شق الجذوة اذا كانت يسيرة لا تجاوز الجذوة في اللحم
والظاهر في الجذوة وجب ايضا انما انما جميعها وانما تحسنت
حتى انفصلت بالباطن لم يزل ايضا انما انما ذلك الدائن وانما كونه
ما كان في وجود الظاهر وينبغي الحاقه بالضم في الوضوء في ذلك يجب
ايضا انما يبيحها انما وما نقله في اللحم وغيره يوافق ما تقر
عنه مجموع انما في ثقب العباد فقد صرح في ثقبها في صورة وجوب
غسلها لباطن ان يكون بحيث يرى الضوم من الجانب الاخر وينقل
عن ترمذي في الجذوة انما هو اذا لم يجزأ في الشق الجذوة في اللحم
وانما انفصلت بالباطن الذي هو اللحم لا يجب انما يظهر الذي
لم يجزأ في الجذوة وقوله ثقب العباد يوافق ما تقرره في مجموع ايراد

انما هو صوابه في الاصل
انما في النسخة من غير الاصل
انما في النسخة من غير الاصل